

التوصيات المقترحة من وفود الدول المشاركة بشأن تطبيق معايير رقابة الالتزام في مجال الرقابة على المشتريات الحكومية

١. أن يكون ضمن أعضاء لجان الشراء المحلية أعضاء من وزارة المالية والأشغال.
٢. أن تكون كافة قرارات لجان الشراء ولجان التقييم منشورة على موقع الجهة المشتريّة والمجلس الأعلى للشراء وذلك لضمان الشفافية والنزاهة.
٣. أن تكون الاعتراضات المقدمة منشورة على الموقع الإلكتروني للجهة المشتريّة والمجلس الأعلى للشراء العام وأن يتم معالجة تلك الاعتراضات من لجنة مستقلة مشكلة لتلك الغاية.
٤. يجب أن تكون مدة عضوية لجان الشراء سنة واحدة فقط.
٥. يجب ألا تتشارك الدائرة المختصة بالشراء في أي من اللجان المتعلقة بالشراء.
٦. يجب ألا يشارك أي عضو من أعضاء لجان الشراء أو التقييم الفني أو المالي أو لجان الاستلام أو التقدير ووضع المواصفات في أكثر من لجنة واحدة من موضوع الشراء.
٧. يجب أن يتم توثيق كافة إجراءات الشراء من خلال نماذج قياسية موحدة وتعميمها على بوابة مجلس الشراء العام.
٨. يجب على الجهة المشتريّة ودائرة اللوازم ودائرة العطاءات ومجلس الشراء العام إعداد لوائح بأسماء الموردين والمقاولين والمستشارين وأن تكون منشورة وأن يسمح لمن يرغب بإدراج اسمه في القوائم بعد تقديم طلب التأهيل والتسجيل وفقاً لمعايير محددة.
٩. تحديث وتعديل القوانين و الأنظمة الحكومية التي تتعلق بالعطاءات والمشتريات.
١٠. تطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة لعمليات الشراء بجميع مراحلها.
١١. تطبيق قواعد الاخلاق والسلوك المهني للموظفين الذين يتعلق عملهم بالمشتريات الحكومية بحيث تتضمن تعزيز ثقافة النزاهة والعمل على اشهار الذمة المالية الخاصة بهم .

١٢. اعطاء صلاحيات لموظفي أجهزة الرقابة المالية والادارية تضمن اتخاذ اجراءات المساءلة وتطبيق العقوبات للموظفين الذين يقومون بأعمال احتيال/فساد/تضارب مصالح تتعلق بالمشتريات الحكومية، اضافة الى سد الفجوات الكبيرة في القوانين والأنظمة واعتماد نظم مشتريات أكثر فعالية وشفافية تؤدي الى الحد من الفساد والهدر في المشتريات الحكومية.
١٣. تفعيل التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية للعمل على تدقيق المشتريات والعطاءات ضمن خطط مبنية على المخاطر وتطبيق افضل الممارسات المهنية.
١٤. تطوير وتفعيل انظمة فعالة للشكاوي المتعلقة بالمشتريات والعطاءات الحكومية.
١٥. مواكبة الدول للظروف والأحداث التي قد تحصل مثل جائحة كورونا والاستعداد لأي طارئ وضبط عمليات الشراء و التوريد للحكومة بأهداف و خطط ممنهجة مع التطور الحاصل ف العالم.
١٦. تعزيز المهارات والقدرات الفنية والعلمية للأشخاص العاملين في مجال المشتريات الحكومية أو في مجال الرقابة على تنفيذ المشتريات العامة.
١٧. اسناد الرقابة السابقة واللاحقة لذات الجهاز الرقابي بحيث يتولى فريق العمل مراجعة العقد من نشأته وقبل الاعتماد وحتى صرف اخر مستخلص نهائي مع عمل جولات ميدانية للتحقق من الالتزام.
١٨. السعي إلى تطبيق معيار رقابة الالتزام ايساي ٤٠٠٠ في المهام الرقابية خاصة فيما يتعلق بتحديد الاهمية النسبية و مستوى التأكيد.
١٩. السعي إلى تحديد المعايير القانونية غير الواضحة و التي تسمح بتأويلات عدة ومحاولة اقتراح مراجعتها من أجل إرساء رقابة سليمة.
٢٠. العمل على تفعيل ادوات الاى كات بشأن المهام الرقابية الموكلة لكل جهاز رقابي بما يتواءم مع بيئة الرقابة في كل دولة.
٢١. نشر المواد والخبرات العملية على منصات التعلم الإلكتروني الخاصة بالأجهزة الرقابية العليا لتعزيز مهارات وخبرات أعضائها.